

عنه هم والاخر تنتمي النوع من المبالغة تكاد  
تلتحق بوجع الموسوسين وبينهما اوساطا نازعة  
الى الطرفين والكراهة في صيد كلب مغصوب القيد  
منها في الذبيحة سبكي مغصوب او المقتضى بينهم  
مغصوب اذا الكلب له اختيار وقد اختلف في ان  
الحاصل به ملكة الكلب او الصياد ويليها البذر  
المنوع في ارض مغصوب فان الزرع ملكة البذر  
ولكن فيه شبهة ولو ائتمنا حق الجنس ملكة الارض في  
الزرع فكان كالمثلن الحرام ولكن الاقنسل لا يثبت حق  
حسب كالمثلن بطاحون مغصوب او اقتضى  
سبكه اذا يتعلق حق صاحب السبكه في منفعتها  
بالصيد ويليها بالاحتطاب بالقدوم المغصوب  
ثم ذبحه ملك نفسه بالسبكي المغصوب اذ لم يذبح  
احد الى تحريم الذبيحة ويليها البيوع وقت النيدا  
فانه ضعيف التعلق بمقصود العقد وان ذهب يوم  
الفساد العقد اذ ليس فيه الا انه استعمل بالبيع  
عن واجب اخر كان عليه ولو فسد البيع بمثل  
هذا الفسد يبيع كل من عليه زجاجة دما او صلاة  
فايته وجوبها على الفور وفي ذمته مظنة دانق  
فان الاستعمال بالبيع مانع له عند القيام بالواجب  
فليس للجمعة الا الواجب بعد النداء او يبيح ذلك

الى

الى ان لا يصون كراه اولاد الطلقة وكل من في ذمته درهم  
لانه استعمل بقوله عند الفعل الواجب عليه الا انه  
من حيث ورد في يوم الجمعة نهى عن الخصوصي  
سبق الى الافهام خصوص في وقت تكون الكراهية اسد  
ولا بأس بالحد منه ولكن قد يجادل الواسوا حتى  
يتخرج عن نطاق ارباب المظالم وسائر معاملاتهم وقد  
**حكى** عن بعضهم انه اشتري شيئا من رجل فسمع  
اشترى في يوم الجمعة فرده خيفة ان يكون ذلك مما  
اشتراه وقت النداء وهذا غايبة المبالغة لانه رد بالسبكه  
ومثل هذا الوهم في تقدير المناهي والمفسدات لا ينقطع  
عن يوم السبت وسائر الايام والمبالغة فيه احسن  
ولكن الحد معلوم فقد **قال** صيد الله عليه وسلم  
هلكة المنتطعون فليحذر من امثال هذه المبالغة  
فانها وان كانت لا تنقض صاحبها بها وهم عند الغير  
مثل ذكركم ثم يعجز عما هو سير منه فيترك اصل  
الورع وهو مستند اكثر الناس في زماننا هذا اذا  
صيق عليهم الطريق وامسوا من القيام به اطر حوته  
كان الموسوسين في الطهارة فيتركها فذلك بعض  
الموسوسين في الخلافة يسبق الى اوهامهم ان مال  
الدنيا كله عام فيتوسعون ويتركوا التمييز وهو عيني  
الضلال واما مثال الواجب فهو كل تصرف يقضي